الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –

المحاضرة الأولى لمادة: القانون الجمركي موجّهة لطلبة الماستر مالية و تجارة دوليّة

عنوان المحاضرة : مفهوم و طبيعة قانون الجمارك

1. مقدمة :

تعتبر التجارة أساس التعاملات الاقتصادية بين الدول و من ثمّ بات من الضروري تنظيمها بموجب قانون يحفظ قواعد و مبادئ التجارة الدولية و يحفظ سيادة الدولة ومصالحها الداخلية، وهو الأمر الذي يجب تكريسه في سن نصوص قانون الجمارك الذي ينظم التبادلات التجارية و من جهة أخرى حماية اقتصاديات الدول، فهو قانون اقتصادي مالي تظهر من خلاله مبادئ سيادة الدول، حيث تعتمد كل دولة قانون جمركي خاص بها، يسعى أساسا إلى تنظيم المسائل التجارية داخل الدولة و التبادلات التجارية بين الدول، الأمر الذي يوحي بدوره الفعال في حماية اقتصاديات الدول. و لهذا توالت التعريفات لهذا القانون منه من عرفه بناءً على مميزاته وخصائصه و منه من عرفه بحسب مواضيعه .

و باعتبار الجمارك هي الإدارة الأولى المتواجدة على حدود مختلف الدول فإنها الإدارة التي تتكفل بتنظيم العمليات الجمركية وتأطيرها وفق الثنائية المشار إليها " تسهيل-رقابة" حيث يُجسّد مفهوم "تسهيل-رقابة" السعي المستمر للإدارات الجمركية لتحقيق توازن ديناميكي بين تسهيل التجارة الدولية وضمان الامتثال والرقابة الفعّالة، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وتقنيات حديثة تدعم هذا الهدف. و هي الإدارة التي يتعين على الدارسين للتجارة الدولية و ممتهنيها معرفة ميكانيزمات و آليات عملها و معرفة تنظيمها و مختلف مهامها و وسائل تدخلها.

2. تعريف الجمارك:

- **لغويّا:** كانت تُسمّى المكوس سابقا المكوس و هي ما يؤخذ على البضائع التي تقطع حدود البلدان، أما الجمارك فهي دائرة أو مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود و حماية الاقتصاد و استيفاء الحقوق و الرسوم على البضائع سواءً الاستيراد أو التصدير .
- **باللغة الفرنسية (Douane)** : و أصلها عربي مشتق من كلمة ديوان الذي يعني هيكلا هاما رفيع المستوى إلى جانب هياكل الجيش و القضاء ، كما أنه مرتبط مباشرة بالحاكم أما باللغة الإنجليزية فيطلق عليه مصطلح **Customs** ، وهي الهيئة الحكومية التي تمتلك السلطة لتنقيد القوانين الخاصة بتوفير الحماية للصادرات و الواردات وتنظيم عملية دخول و خروج البضاعة بين الدول..

- **تعريف الجمارك هيكلا و تنظيما:** الجمارك هيئة رقابية نظامية من هيئات الدولة الرقابية ذات البعد الاستراتيجي تتميز بطبيعة مركبة تجمع في طياتها عدة خصائص اقتصادية و مالية و عسكرية أو أمنية متأتية أصلا من مهامها و صلاحياتها الكبيرة و هي عادة تتبع الوزارة المكلفة بالاقتصاد و المالية من حيث الوصاية، كما تسهر على تطبيق القوانين و النظم الأخرى لصالح العديد من الدوائر الوزارية كالدفاع ، الداخلية، الصناعة ، التجارة ، الصناعة، الاستثمارات السياحية ، الثقافية ... الخ.

أمّا أصل مصطلح الجمارك فيعود للغة التركية ، و هو مشتق من كلمة **كمرك** و عرف باللغة العربية كما ذكرنا سابقا **بالمكس** و هي مكان يوجد في المطارات و الحدود الدولية و الموانئ البحرية و يشرف عليه مجموعة من الافراد المسؤولين عن متابعة المسافرين و البضائع المتبادلة بين الدول.

3. تاريخ الجمارك:

تُعَدُّ الضرائب الجمركية من أقدم أشكال الضرائب التي عرفتها الحضارات البشرية. تشير الأدلة التاريخية إلى أن حضارات بلاد ما بين النهرين، مثل السومريين والبابليين، كانت من أوائل من فرض هذه الضرائب. فقد اهتمت شريعة أورنمو، التي أصدرها الملك السومري أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة (2111-2003 ق.م)، بالمسائل الاقتصادية، بما في ذلك فرض رسوم على البضائع العابرة للحدود. كما تضمنت شريعة حمورابي، التي تعود إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، نصوصًا تتعلق بالمسائل الاقتصادية والضرائب .

في الحضارة الرومانية، تطورت التشريعات الجمركية بشكل ملحوظ. كان يوليوس قيصر أول من جعل الضريبة الجمركية، المعروفة بـ"العشور"، شاملة لجميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقد تم تحديد نسبة هذه الضريبة بما لا يزيد عن 5% من قيمة البضائع .

بالإضافة إلى ذلك، يُذكر أن قوم مدين، الذين عاشوا في شمال غرب الجزيرة العربية، كانوا من أوائل من فرض الضرائب في التاريخ. وقد أشار القرآن الكريم إلى ممارساتهم في مجال التجارة وفرض الضرائب .

بناءً على هذه الشواهد التاريخية، يمكن القول إن فرض الضرائب الجمركية ممارسة قديمة تعود إلى بدايات الحضارات الإنسانية، حيث سعت المجتمعات المبكرة إلى تنظيم التجارة وتحصيل الإيرادات من خلال فرض رسوم على البضائع المارة عبر حدودها.

في العصر الإسلامي، لم تكن الضرائب الجمركية معروفة في بداياته، حيث كانت الموارد المالية للدولة تقتصر على الزكاة والغنائم والخراج والجزية. إلا أنه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تم إدخال نظام "العشور" كضريبة جمركية. جاء ذلك استجابةً لرسالة من والي الكوفة، أبو موسى الأشعري، الذي استفسر عن كيفية التعامل مع تجار "دار الحرب" (البلاد غير الإسلامية) الذين يدخلون إلى أراضي المسلمين للتجارة، في حين أن المسلمين كانوا يُفرض عليهم جزية عند دخولهم لتلك البلاد. فأمره الخليفة عمر بأخذ العشر من

تجار دار الحرب، ونصف العشر من الذميين (غير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية)، وربع العشر من المسلمين عند دخول بضائعهم إلى الدولة الإسلامية. .

مع توسع الدولة الإسلامية، وضع الخليفة عمر بن الخطاب نظامًا للضرائب خارج الجزيرة العربية، شمل ثلاثة أنواع رئيسية:

الخراج: ضريبة تُفرض على الأراضي.

الجزية: ضريبة تُفرض على أهل الذمة.

العشور: وهي الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع.

كانت هناك بعض الإعفاءات من ضريبة العشور، مثل البضائع المخصصة للهدايا والبضائع الواردة للاستخدام الشخصي. استمر تطبيق نظام العشور خلال العصور اللاحقة، بما في ذلك العهد الأموي والعباسي، مع بعض التعديلات والتطويرات التي تتناسب مع متطلبات كل فترة .

بهذا، أسهمت الدولة الإسلامية في تطوير نظام جمركي يوازن بين تحقيق الموارد المالية وحماية الاقتصاد، مع مراعاة العدالة والإنصاف في فرض الضرائب.

4. نشأة وتطور النظام الضريبي الجزائري :

بعد احتلال الجزائر عام 1830، أصدرت السلطات الفرنسية في 11 نوفمبر 1835 أول تشريع رسمي لتنظيم الجمارك في الجزائر، حيث تم تطبيق القوانين الجمركية الفرنسية على التجارة الجزائرية. بموجب هذا التنظيم، أُعفيت السلع ذات الأصل الفرنسي من الضرائب عند دخولها الجزائر، بينما خضعت السلع الأجنبية الأخرى للضرائب المعمول بها في فرنسا. كما أُعفيت الصادرات الموجهة لفرنسا من ضرائب الخروج، في حين طُبقت التعريفة العامة على الصادرات الموجهة لغير فرنسا .

في 17 يوليو 1867، تم تطبيق الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا، وبموجبه أصبحت السلع المنتجة في الجزائر تُعامل كأنها سلع فرنسية، مما عزز سيطرة فرنسا على التجارة الجزائرية. استمر هذا الوضع حتى استقلال الجزائر.

مرحلة ما بعد الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر عام 1962، أُنشئت إدارة الجمارك الجزائرية عام 1964، لتتولى مهام مراقبة التجارة الخارجية وتنظيم عمليات دخول وخروج السلع عبر الحدود الوطنية. تضمنت هذه المهام جمع الرسوم الجمركية والضرائب المرتبطة بالتجارة الدولية، وتسهيل حركة البضائع والمسافرين، بالإضافة إلى مكافحة التهريب والتزوير .

التحديث والرقمنة:

في إطار مواكبة التطورات العالمية، اعتمدت الجمارك الجزائرية منذ عام 1995 نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك"SIGAD" ، الذي يُعَدُّ المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر. يتيح هذا النظام الإدارة المحوسبة لعمليات الجمركة، ويوفر إحصاءات دقيقة تُسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

التعاون الدولي والالتزام بالمعايير العالمية:

تُشارك الجمارك الجزائرية بفعالية في المحافل الدولية، وتلتزم بتطبيق القوانين والاتفاقيات الجمركية العالمية. في الاحتفال باليوم العالمي للجمارك في 26 يناير 2025، أكدت المديرية العامة للجمارك الجزائرية التزامها بمبادئ المنظمة العالمية للجمارك، وسعيها لتحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وضمان الرقابة الفعّالة.

مرّ النظام الجمركي الجزائري بمراحل تطور متعددة، بدءًا من التأثر بالسياسات الاستعمارية الفرنسية، وصولًا إلى بناء نظام جمركي مستقل يسعى لمواكبة التطورات التقنية وتعزيز دوره في حماية الاقتصاد الوطني وتسهيل التجارة الدولية.

5. خصائص قانون الجمارك:

يمتاز قانون الجمارك بالمرونة في التعديل بحيث يمكن تعديله أو تعديل إحدى مواده أو جزء منها بموجب صدور قانون المالية السنوي و هو ما يعزز ارتباطه بالمسائل الاقتصادية و المالية.

و بالرغم من ذلك فهو قانون صارم و ذلك نظرا لوظيفته الأساسية التي تتمثل في حماية الاقتصاد الوطني و مصالح الخزينة العمومية، هذه الأخيرة التي تحرص على إدارة الجمارك على تمويلها من عائدات المعاملات الجمركية.

- و بذلك يعد قانون الجمارك قانون جبائي بامتياز فهو يُحصّل الجباية لفائدة الخزينة العمومية و يتأتى ذلك بفرض رسوم على معاملات قانونية و رسوم أخرى تأخذ صفة الجزاء العقابي المالي على المعاملات غير القانونية.
- يتميز قانون الجمارك بخاصية ارتباطه بسيادة الدولة و سلطتها و يتجلى ذلك خاصة من زاوية سياستها الخارجية إذ يؤدي وظائف متعددة و متنوعة أهلته لأن يكون أداة فعالة في خدمة التبادل التجاري الدولي دون أن يتنازل عن مهمته التقليدية المتمثلة في ضمان الحماية الاقتصادية التي تشكل أحد الأسس البارزة لوجوده.
- يتميز قانون الجمارك أيضا بانفراده بمصطلحات قانونية و تقنية خاصة لا تجدها في أي قانون آخر بسبب ما يتوفر عليه من مفاهيم و مصطلحات خاصة، بالنظر إليه من زاوية مظهره الجبائي نجد مثلا

نوع البضاعة، منشأها، و القيمة الجمركية و مفاهيم أخرى من زاوية مظهره الاقتصادي مثل : العبور الجمركي ، التصدير المؤقت ...الخ .

- فضلا عن الطابع التقني والمتميز لقانون الجمارك وكذا طابعه الاقتصادي فإن اعتباره قانون الزامي و صارم يستوجب فرض غرامات جزائية على المخالفين، حيث يتضمن قانون الجمارك نصوصا تتعلق بالمنازعات الجمركية الجزائية.

6. أهداف قانون الجمارك:

يسعى قانون الجمارك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

- حماية و انعاش الاقتصاد للدولة موارد مالية بل لكونه السياج الذي يحمي بموجبه الدولة فعالية سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية.
- قمع المخالفات الجمركية المرتكبة من طرف المخالف لأحكام قانون الجمارك.
- تمويل الخزينة العامة بالموارد المالية الناجمة عن ضريبة الاستيراد والتصدير ونقل البضائع كما يسعى لحماية المنتوج الوطني.
- حماية الامن العام والسعي لبسط الاستقرار على الإقليم الوطني ومنه يتضح أن هدف قانون الجمارك هو بالضرورة اقتصادي وأمني بالدرجة الأولى.

7. وظائف القانون الجمركي :

- **الوظيفة الجبائية**

تهدف الجمارك إلى تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة، مما يسهم في تمويل ميزانية الدولة. تُستخدم هذه الإيرادات لدعم المشاريع العامة، وتحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

- **الوظيفة الحمائية (حماية الاقتصاد)**

تعمل الجمارك كأداة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير العادلة من خلال فرض رسوم على المنتجات المستوردة لحماية الصناعات المحلية. كما تساهم في الحد من دخول المنتجات الرديئة أو الضارة، مما يعزز جودة السوق المحلية ويدعم الإنتاج الوطني.

- **الوظيفة الزجرية**

تهدف هذه الوظيفة إلى مكافحة التهريب والغش التجاري من خلال فرض عقوبات على المخالفين، مثل الغرامات المالية والملاحقات القانونية. تساهم الجمارك في ضبط الحدود والتأكد من الامتثال للقوانين الجمركية، مما يعزز الشفافية الاقتصادية ويحمي السوق من الأنشطة غير المشروعة.

8. نطاق تطبيق قانون الجمارك

يشمل نطاق تطبيق القانون الجمركي عدة مناطق جغرافية يتم فيها فرض الإجراءات الجمركية لضمان الامتثال للقوانين ومنع التهريب. وفيما يلي توضيح لكل نطاق مع أمثلة مبسطة وواقعية:

- **الإقليم الوطني**

يشمل جميع الأراضي التابعة للدولة، بما في ذلك المدن والقرى والمناطق الصناعية والمطارات والموانئ. تخضع البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم الوطني للرقابة الجمركية.

مثال: عند استيراد سيارة من الخارج إلى الجزائر، يجب دفع الرسوم الجمركية وإجراء الفحص الجمركي قبل السماح بدخولها رسميًا إلى البلاد.

- **المياه الداخلية**

تشمل الأنهار والبحيرات والقنوات المائية التي تقع داخل حدود الدولة وتُستخدم في النقل التجاري. تطبق القوانين الجمركية على السفن التي تنقل البضائع عبر هذه المياه.

مثال: إذا تم نقل شحنة بضائع عبر نهر داخل الجزائر، فإن الجمارك تراقب البضائع لضمان عدم تهريبها أو تجاوز الإجراءات الجمركية.

- **المياه الإقليمية**

هي المنطقة البحرية التي تمتد حتى 12 ميلاً بحريًا من ساحل الدولة، حيث تفرض الجمارك رقابة على السفن المحملة بالبضائع للتأكد من شرعيتها.

مثال: سفينة شحن أجنبية تدخل المياه الإقليمية الجزائرية محملة ببضائع غير مصرح بها قد تخضع للمراقبة والتفتيش الجمركي لمنع أي مخالفات قانونية.

- **المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية**

تمتد بعد المياه الإقليمية حتى 24 ميلاً بحريًا، وتُستخدم لمنع عمليات التهريب والجرائم الجمركية قبل وصولها إلى المياه الإقليمية للدولة.

مثال: إذا حاولت سفينة تهريب بضائع غير مشروعة إلى الجزائر وبقيت في هذه المنطقة، فإن السلطات الجمركية يمكنها التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل دخولها إلى المياه الإقليمية.

يضمن القانون الجمركي الرقابة على جميع المنافذ الحدودية للدولة، سواء البرية أو البحرية أو الجوية، مما يساعد في حماية الاقتصاد الوطني ومنع الجرائم الجمركية مثل التهريب والاحتيال التجاري.

- **الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم الجمركي :**

يُعد الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم الجمركي جزءًا من نطاق تطبيق القانون الجمركي، حيث تخضع الطائرات والبضائع المحمولة جوًا للقوانين والإجراءات الجمركية عند دخولها أو خروجها من المجال الجوي للدولة.

الخاتمة :

يُعد قانون الجمارك من الأدوات القانونية المهمة التي تنظم التجارة الدولية وتضمن التوازن بين تسهيل حركة البضائع ومراقبة الامتثال للأنظمة الاقتصادية والأمنية. من خلال وظائفه الأساسية، سواء الجبائية التي تساهم في تمويل الدولة، أو الحمائية التي تحمي الإنتاج المحلي، أو الزجرية التي تكافح التهريب والمخالفات، يؤدي هذا القانون دورًا حيويًا في استقرار الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما يمتد نطاق تطبيقه ليشمل مختلف المناطق الجغرافية، من الحدود البرية والمياه الداخلية، إلى المياه الإقليمية والفضاء الجوي، مما يمنح السلطات الجمركية صلاحيات واسعة لمراقبة تدفق البضائع وحماية المصالح الوطنية.

ومع التطورات المستمرة في التجارة العالمية والتكنولوجيا، يشهد النظام الجمركي تحديثات متواصلة تركز على الرقمنة وتسهيل الإجراءات، مما يسهم في تعزيز الكفاءة والشفافية. وبذلك، يبقى قانون الجمارك أداة استراتيجية ضرورية لتنظيم التجارة، حماية الاقتصاد، وضمان الأمن والاستقرار في أي دولة.

د عبد الحق لفيلف .

المركز الجامعي ميلة